

(ب) القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية والعملية المتعلقة بالمشاكل الصناعية المحلية في مجمع الحديد والصلب والشركات المشتقة في مجالات الصناعات المعدنية للوصول إلى حلول أساسية لها في سبيل تطوير الطرق الصناعية .

(ج) إيفاد بحوث علمية وعملية داخلية وخارجية .

(د) نشر البحوث والدراسات وترجمة الكتب والمراجع في الصناعات المعدنية والتعدنية وتأليفها .

(المادة الرابعة)

يتكون المعهد من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ويقوم على بحوثها ، وتحدد هذه الأقسام باللائحة التنفيذية للمعهد :

(المادة الخامسة)

يتولى إدارة المعهد .

(أ) مجلس إدارة المعهد .

(ب) مدير المعهد .

ويتولى إدارة كل قسم من أقسام المعهد رئيس القسم .

(المادة السادسة)

يشكل مجلس إدارة المعهد على النحو الآتي :

(١) رئيس مجلس الإدارة ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية رئيسا .

(٢) مدير المعهد .

(٣) وكيل وزارة الصناعة والتعدين .

(٤) أستاذ هندسة الفلزات بجامعة القاهرة .

(٥) ممثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا يرشحه رئيس الأكاديمية .

(٦) ثلاثة من رؤساء أقسام المعهد يصدر باختيارهم قرار من وزير الصناعة .

(٧) أربعة غير متفرغين من العاملين بقطاع الصناعات المعدنية يختارهم

وزير الصناعة والتعدين ، ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته .

(المادة السابعة)

يختص مجلس إدارة المعهد بالمسائل الآتية :

(١) وضع السياسة العامة للمعهد ومتابعة تنفيذها واتخاذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق هذه السياسة .

(٢) وضع خطط البحوث العلمية والعملية المتصلة بدعم البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الصناعات المعدنية وتقييمها ومابعة تنفيذها .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين المدنيين بالمؤسسات العلمية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُنشأ معهد للدراسات والأبحاث المعدنية يسمى "معهد التبيين للدراسات المعدنية"، تكون له الشخصية الاعتبارية ومقره منطقة التبيين الصناعية بحلوان ويتبع وزير الصناعة والتعدين .

(المادة الثانية)

يُعتبر المعهد من المؤسسات العلمية في تطبيق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ويضاف إلى المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرفق به .

(المادة الثالثة)

يهدف المعهد إلى :

(١) إعداد المتخصصين من المهندسين وغيرهم من تخرجي الجامعات والمعاهد العالية اللازمين في فروع الصناعات المعدنية والتعدنية وكيمياء الكوك والحراريات وتخطيط هذه الصناعات واقتصادياتها ومنح الخريجين الشهادات الدالة على اجتيازهم بنجاح الدراسات التخصصية التي قاموا بها .

(٢) المساهمة في أعمال التخطيط ورفع الكفاية الإنتاجية وتنظيم النشر العلمي وتنشيطه في مجال الصناعات المذكورة وللمعهد في سبيل تحقيق ذلك :

(١) القيام بتوفير الدراسات العلمية والتكنولوجية

(٢) الاشراف على سير البحوث والدراسات وغيرها من أنواع النشاط العلمي الذي يقوم به المعهد .

(٣) إعداد التقارير عن نشاط المعهد .

(المادة الثانية عشرة)

تسرى القواعد المقررة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الخاصة بتعيين وترقية وتأديب هيئة التدريس بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس بالمعهد وترتب الوظائف العلمية بالمعهد طبقاً لترتيب الوظائف الوارد بمجدول المرتبات والمكافآت المستحقة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

(المادة الثالثة عشرة)

يكون التمييز في وظائف هيئة التدريس بقرار من وزير الصناعة والتعليم بناء على ترشيح مجلس إدارة المعهد ويكون التمييز في وظائف المدرسين والمساعدين والمعيدين بقرار من مجلس إدارة المعهد بناء على ترشيح مدير المعهد .

(المادة الرابعة عشرة)

يكون للمعهد موازنة خاصة وتبدأ السنة المالية للمعهد ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ، ويقوم رئيس مجلس الإدارة أو من يقيه قبل بدء السنة المالية بإعداد مشروع الموازنة وعرضه على مجلس الإدارة والموافقة عليه لتقديمه للجهات المختصة خلال المواعيد المقررة قانوناً كما يعرض على المجلس مشروع الحساب الختامي للمعهد لتقديمه للجهة المختصة خلال المواعيد المقررة قانوناً .

(المادة الخامسة عشرة)

تكون إيرادات المعهد كما يأتي :

- (١) الاعتمادات المخصصة له في موازنة الدولة .
- (ب) الإعانات والهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة المعهد .
- (ج) ما يتقاضاه المعهد مقابل إجراء بحوث أو تادية خدمات .
- (د) أية موارد أخرى .

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

(٣) إعداد اللائحة التنفيذية للمعهد .

(٤) إصدار القرارات والأوامر الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية .

(٥) إقرار نظم البرامج العلمية والتدريبية بالمعهد .

(٦) إقرار برامج أبحاث البحوث العلمية من دارسي المعهد إلى الخارج والمبعوثين من هيئة التدريس والاشتراك في المؤتمرات والندوات والزيارات العلمية .

(٧) قبول التبرعات والهبات والوصايا من الجهات العامة والخاصة والأفراد بشرط ألا يتعارض مع الغرض الذي أنشئ من أجله المعهد .

(٨) النظر في التقارير الدورية التي تقدم من سير العمل بالمعهد ومركزه المالي .

(٩) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمعهد والحساب الختامي .

(١٠) إعداد الهيكل التنظيمي للمعهد .

(١١) النظر في كل ما يرى وزير الصناعة والتعليم ورئيس مجلس الإدارة عرضه من المسائل التي تتعلق بنشاط المعهد .

(المادة الثامنة)

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة مدير المعهد وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس . وتبلغ قرارات المجلس إلى وزير الصناعة والتعليم لاعتمادها .

(المادة التاسعة)

يتولى رئيس مجلس إدارة المعهد الاشراف على سير البحوث بالمعهد وعلى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتطوير نظام العمل به والعمل على تدعيم أجهزته ويوافي وزير الصناعة بما يطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بحال العمل وله أن يفوض مدير المعهد في بعض اختصاصاته .

(المادة العاشرة)

ويعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير الصناعة والتعليم ويحدد القرار الصادر بتعيينه المرتب والبدل الذي يمنح له .

(المادة الحادية عشرة)

يختص مدير المعهد بما يلي :

- (١) إدارة المعهد وتنفيذ القرارات والسياسة العامة التي يضعها مجلس الإدارة ، وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم سير العمل بالمعهد .